

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية  
Naif Arab University For Security Sciences



# العمالة الوافدة والمسألة الأمنية

الدكتور : بيلى ابراهيم احمد العليمي

الرياض

1408 هـ - 1988 م

## العمالة الوافدة والمسألة الأمنية

الدكتور بيلي ابراهيم أحمد العليمي<sup>(\*)</sup>

استتباب الأمن وعلاقته بقضية التنمية الشاملة  
وارتباط ذلك بقضية العمالة الوافدة

لعل من نافلة القول الاسهاب في ذكر أهمية استقرار  
واستتباب الأمن في تحقيق التنمية الشاملة ذلك لأن أهمية  
استقرار واستتباب الأمن لتحقيق أي غرض من الأغراض لا  
تخفى على أي انسان بصفة عامة، ولا على أي مسئول بصفة  
خاصة

ولأهمية قضية استتباب الأمن في حياة الأفراد والشعوب  
أعطاها الاسلام من قديم الأزل ما تستحقه من اهتمام  
وتقدير، اذ ذكر الله سبحانه وتعالى نعمة الأمن على أنها احدى  
النعمتين العظيمتين اللتين أنعم بها على قريش: ﴿لا يلاف

---

(\*) جامعة القاهرة - فرع الخرطوم - كلية التجارة. الخرطوم. السودان.

قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت  
الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»<sup>(١)</sup>

كما كانت نعمة الأمن هي المطلب الأول الذي طلبه  
سيدنا ابراهيم عليه السلام من ربه لجميع الأفراد، مؤمنهم  
وكافرهم، في الوقت الذي طلب فيه توفير الطعام للمؤمنين  
فقط كمطلب ثانٍ ﴿واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً  
وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر﴾<sup>(٢)</sup>.

ليس هذا فقط بل ان الاسلام يرى أن الشخص الآمن  
الخالي من الأمراض يستأثر وحده بملكية ما في الدنيا من موارد  
وكنوز ومجوهرات حتى ولو لم يكن عنده الأ قوت يومه، «يابن  
آدم اذا بت معافى في بدنك، آمناً في سربك، عندك قوت  
يومك فقد حيزت لك الدنيا بحذافيرها»<sup>(٣)</sup>

ولقد أدرك المفكرون أخيراً مدى أهمية استقرار  
واستتباب الأمن، ولعل ما ورد في كتابات بعضهم من أمثال  
ماسلاو Masilow ما يثبت ذلك، اذ يرى هذا المفكر أن حاجة  
الانسان للأمن تمثل احدى الحاجات الخمس الأساسية اللازمة

---

١ - سورة قريش. الآيات ١ - ٤

٢ - سورة البقرة. الآية: ١٢٦

٣ - حديث قدسي.

لحياته ولا استمرار وجوده اذ حصر حاجات الانسان الأساسية في:

- ١ - الحاجة الى الطعام والماء .
- ٢ - الحاجة الى الأمن المادي .
- ٣ - الحاجة الى الأمن النفسي .
- ٤ - الحاجة الى التقدير الاجتماعي .
- ٥ - الحاجة الى تأكيد الشخصية<sup>(١)</sup>

وبالنظر الى قضية العمالة الوافدة وارتباطها بقضية التنمية الشاملة، ومدى ارتباط ذلك بقضية استتباب الأمن، فان الارتباط بلاشك جد وثيق ذلك لأن العمالة الوافدة في كثير من الدول وخصوصاً الدول النامية وبصفة خاصة دول الخليج العربية، تمثل العمود الفقري في العملية الانتاجية بصفة خاصة، وفي تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة ولقد أقر بهذه الحقيقة المسئولون في هذه الدول أنفسهم .

وبوضع النقاط على الحروف وتفصيل ما أجمل من القول ومراعاة موضوع دراستنا (الأيدي العاملة الوافدة والمسألة

---

١ العمل الاقتصادي من وجهة نظر الاسلام . الدكتور رؤوف شلبي .  
الطبعة الأولى . دار الاعتصام . القاهرة: مصر ١٩٧٩ ص:

الأمنية) فاننا سنتناول بالدراسة تلك القضية من كلا زاويتها:

الزاوية الأولى: أثر العمالة الوافدة على المسألة الأمنية

الزاوية الثانية: أثر المسألة الأمنية على العمالة الوافدة.

## أثر العمالة الوافدة على المسألة الأمنية

تتسبب العمالة الوافدة وبلاشك في أحداث بعض الضغوط والايقاعات غير الموازية على قضية استتباب الأمن، ذلك لأنها تؤثر على نوع ومعدل ارتكاب الجريمة

ونظراً لأن الجريمة مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطاً قوياً بالبناء الاجتماعي للمجتمع فان التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي للمجتمع يحدد بالتالي نوع ومعدلات الجريمة

لذا فان الوقوف على أثر العمالة الوافدة على المسألة الأمنية، يلزمنا أولاً تحديد التغيرات الاجتماعية المترتبة على تدفقات العمالة الوافدة، ومن خلال ذلك نستطيع تحديد أثر تلك التغيرات الاجتماعية على نوعية ومعدلات الجريمة وبالتالي على المسألة الأمنية في المجتمع المعني.

وللوصول الى ذلك نتناول تلك التغيرات الاجتماعية المترتبة على تدفق العمالة الوافدة وانعكاساتها على ارتكاب الجريمة في مجالات عديدة من أهمها:

**العمالة الوافدة والمشكلة السكانية والمسألة الأمنية:**

من المعروف أن معدل النمو السكاني في بلد ما يتأثر بمعدل الزيادة الطبيعية للسكان من جهة، وصافي الهجرة إليها

من جهة أخرى، وبناءً على هذا فكلما زاد تدفق العمالة الوافدة الى دولة ما مع افتراض ثبات العوامل الأخرى زاد معدل النمو السكاني، ومعدل الكثافة السكانية

ولما كان هناك علاقة طردية موجبة بين الكثافة السكانية وارتكاب الجرائم، فان تدفق الأيدي العاملة الوافدة، وبلاشك سوف يساعد وفي ظل الافتراض السابق على تفاقم المشكلة الأمنية وذلك من خلال زيادتها لعدد السكان بشكل لا يتناسب ومستوى طاقة رجال الأمن، ومما يؤكد هذه الحقيقة ارتفاع عدد الجرائم، ومعدلاتها في محافظات العالم المتخضمة بالسكان نتيجة لتضخمها بالأيدي العاملة عن غيرها من باقي المحافظات.

وكدليل على ذلك ما نراه في جمهورية السودان وخصوصاً قبل تطبيق الشريعة الاسلامية، اذ سجلت شرطة محافظة الخرطوم وحدها ما نسبته ٨,٣٤٪، ٢,٣٤٪، ٨,٣١٪، ٨,٣٠٪ من اجمالي الجرائم المبلغه على مستوى الدولة ككل في الأعوام ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٢ على التوالي<sup>(١)</sup>

---

١ - رئاسة شرطة السودان. المباحث الجنائية المركزية شعبة الاحصاء والبحث الجنائي. أعداد مختلفة من التقرير الجنائي السنوي: تقرير سنة ١٩٧٨ ص: ٣، تقرير سنة ١٩٧٩ ص: ١٣، تقرير سنة ١٩٨٠ ص: ١٢، تقرير سنة ١٩٨٢ ص: ١٣

بينما وقعت ٢٨ جريمة فقط بين كل ألف نسمة من السكان في سائر محافظات السودان ككل، اذ بمحافظة الخرطوم تسجل وقوع ١٢٩ جريمة كل ألف نسمة<sup>(١)</sup>

ويرجع السبب الأساسي لذلك وبلاشك الى شدة تدفق العمالة الوافدة الى محافظة الخرطوم وبالتالي الى ارتفاع معدل النمو السكاني، والكثافة السكانية بها عن سائر المحافظات، اذ بلغ معدل صافي الهجرة الى محافظة الخرطوم وحدها ٢٩٪ من اجمالي الوافدين الى سائر المحافظات، كما بلغ معدل النمو السكاني بها ٤,٩٪ في الوقت الذي بلغ فيه المعدل العالم للنمو السكاني ٢,٢٪، وذلك في عام ١٩٧٣، كما بلغ معدل الكثافة السكانية بمحافظة الخرطوم في عام ١٩٧٦ ٦٤,١ وهو بالطبع أعلى مما سواه في سائر المحافظات وأعلى من معدل الكثافة السكانية العام والذي لم يتعد خلال تلك السنة ٦,٤ وذلك كله كما يتضح من الجداول رقم ١، ورقم ٢، ورقم ٣ الواردة في الملحق الاحصائي.

### العمالة الوافدة ومشكلة البطالة والمسألة الأمنية:

نظراً لأن بعض الأيدي العاملة الوافدة في كثير من الأحيان قد لا تجد عملاً فإن العمالة الوافدة في كثير من الأحيان

١ - رئاسة شرطة السودان. المباحث الجنائية. شعبة الاحصاء الجنائي.

التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٧٨ ص: ٢٠



تتسبب في نشوء ظاهرة البطالة، وحيث أنه توجد علاقة قوية بين التعطيل وارتكاب الجرائم نظراً لأن الأيدي العاملة، وكما يقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه «خلقت لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً، التمت في المعصية أعمالاً»<sup>(١)</sup>، فإن العمالة الوافدة ومن خلال تفجيرها لمشكلة البطالة تزيد من معدل ارتكاب الجريمة وبالتالي تزيد من تفاقم المشكلة الأمنية.

### العمالة الوافدة والتوسع التنموي والحضاري والمسألة الأمنية:

على الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه العمالة الوافدة في كثير من الأحيان في قضية الانتاج وتحقيق التنمية الشاملة مما يجعلها تساعد مساعدة فعالة في تحقيق التقدم ونشر التحضر، وتحقيق التوسع العمراني والحضاري للدولة المعنية، إلا أن تلك التوسعات التنموية والحضارية لا يصاحبها في كثير من الأحيان توسعات ملائمة في الخدمات الأمنية، الأمر الذي يترتب عليه فقدان التوازن بين التوسع التنموي والحضاري، وبين التوسع في الخدمات الأمنية مما يترتب عليه غياب السلطة، وهيبة القانون، ووجود مساحات واسعة في بعض المناطق بدون

---

١ - ظلام من الغرب. محمد الغزالي. دار الكتاب العربي. القاهرة:

مصر ص: ٣٩

خدمات أمنية الأمر الذي يؤدي بالتالي الى التأثير على مستوى ارتكاب الجريمة كماً ونوعاً

وإذا أضفنا الى ذلك معدل ارتكاب الجريمة عالمياً أكثر في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية<sup>(١)</sup> أدركنا مدى ما تسببه العمالة الوافدة من آثار غير مواتية على المشكلة الأمنية من خلال ما تسببه من توسعات حضارية وعمرانية

ولقد كان هذا العامل «التوسع الحضاري والعمراني» أحد العوامل العامة التي ساعدت على ارتفاع معدل ارتكاب الجريمة على مستوى جمهورية السودان ككل في سنة ١٩٧٨ بالمقارنة بسنة ١٩٧٧<sup>(٢)</sup>

العمالة الوافدة وضعف سلطان الرقابة غير الرسمية والمسألة الأمنية :

نظراً لأن العمالة الوافدة تعيش غريبة في مجتمع غير مجتمعتها فان سلطان الرقابة غير الرسمية «سواء في شكل رقابة

---

١ - دراسة اكتشاف البترول في اتجاهات الجريمة بمنطقة المجلد. الدكتور موسى آدم عبدالجليل، بحث مقدم الى المؤتمر الاقتصادي القومي الثاني ١٩ - ١٤ مارس ١٩٨٤ وزارة المالية والتخطيط. جمهورية السودان. ص: ١١

٢ - رئاسة شرطة السودان. المباحث الجنائية المركزية شعبة الاحصاء والبحث الجنائي. التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٧٨ ص: ١٥

غير رسمية من الجيران، أو الأهل أو الأصدقاء أو خلافهم» والذي كانت تراعيه العمالة الوافدة في مجتمعاتها الأصلية وتعمل له كل حساب، سرعان ما ينعدم، الأمر الذي يساعد بالتالي ومع غياب الضمير وضعف سلطان الرقابة الرسمية في ارتكاب الجرائم وخصوصاً الجرائم الجنسية الأمر الذي يزيد من تفاقم المشكلة الأمنية

ومما يزيد من خطورة هذا العامل على المشكلة الأمنية عدم اصطحاب العمالة الوافدة لأسرهم وزوجاتهم وما يصاحب ذلك من خواء في العاطفة، وفراغ في الوقت، وضعف في تقدير للمسئولية

**العمالة الوافدة والضغط على مرافق الخدمات والمسألة الأمنية:**

نظراً لأن مرافق الخدمات المختلفة «خدمات تنمية خدمات مواصلات وغيرها» غالباً ما تصمم طاقاتها الانتاجية في ضوء الاحتياجات الوطنية من هذه الخدمات، فان تدفق العمالة الوافدة، وما يصاحب ذلك من تزايد في الطلب على مرافق الخدمات، سوف يؤدي ومع عدم التوسع في تلك المرافق بما يتناسب ومستوى الطلب الجديد عليها الى حدوث اختلالات وأزمات في مستوى تقديم هذه الخدمات للأفراد،

الأمر الذي يؤدي الى تصارع الأيدي العاملة الوافدة وسكان الوطن الأصليين في الحصول عليها، مما قد يؤدي الى حدوث كثير من الجرائم .

العمالة الوافدة واختلاف العادات والتقاليد والمسألة الأمنية :

يصاحب وفود العمالة الى دولة ما، واقامتهم فيها نشوء مجتمع مختلف في العادات والتقاليد وأنماط السلوك الاجتماعي بل وفي الديانات ويترتب على ذلك بالطبع أن تصبح عملية التكيف والتعايش بسلام بين أفراد هذا المجتمع يحفها بعض الصعوبات، الأمر الذي قد يتسبب في حدوث كثير من الاحتكاكات وبالتالي حدوث بعض الجرائم .

## أثر المسألة الأمنية على العمالة الوافدة

كما تؤثر العمالة الوافدة في المسألة الأمنية فانها أيضاً تتأثر بها، ورغم تعدد جوانب تأثر العمالة الوافدة بالمسألة الأمنية إلا ان ما يهمننا في هذا الصدد هو الجانب المتعلق بالانتاج نظراً لأن زيادة الانتاج هو الهدف من العمالة الوافدة .

وهنا يبدو أن عدم استتباب الأمن في الدولة المستوفدة للعمالة، وبالتالي بين أفراد القوى العاملة الوافدة سوف يؤثر على الانتاج من زاويتين :

الزاوية الأولى: انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية للعمالة الوافدة.

الزاوية الثانية: توقف عجلة الانتاج وتضييع الهدف من الاستفادة من العمالة الوافدة.  
وفيما يلي ايضاح ذلك:

**انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية للعمالة الوافدة:**

ان عدم استتباب الأمن بين أفراد القوى العاملة الوافدة نتيجة لعدم استتباب الأمن في الدولة المستوفدة للعمالة يعني انتشار الخوف بينهم مما يؤدي الى انتشار القلق، وانتشار القلق بالاضافة الى ما يحدثه من انتشار للأمراض، وتبديد لطاقة العمال، فانه يعني أيضاً انتشار التشتت الذهني بين العمال، وعدم القدرة لديهم على التركيز في العمل، الأمر الذي يؤدي بالتالي الى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية، والأمر على العكس بالطبع في حالة استتباب الأمن.

**توقف عجلة الانتاج وتضييع الهدف من الاستفادة من العمالة الوافدة:**

لا يقتصر الأمر لعدم استتباب الأمن في الدولة المستقبلة للعمالة الوافدة على ما سبق أن ذكرناه من انخفاض في مستوى

كفاءة انتاجية الأيدي العاملة الوافدة، فقد يدعوها ذلك الى ترك العمل والعودة الى بلادها، الأمر الذي يؤدي الى توقف حركة الانتاج وتضييع الهدف من الاستفادة منهم، والأمر أيضاً على العكس هنا في حالة استتباب الأمن.

ومن هنا يبدو أن استتباب الأمن يمثل احد المحددات الرئيسية لمستوى الكفاءة الانتاجية والمستوى الانتاجي للعمالة الوافدة ولجميع العمال ان لم يكن أهم هذه المحددات.

وبعد نخلص من كل ما سبق في هذه الدراسة الى أن هناك تأثيراً متبادلاً بين الأيدي العاملة الوافدة والمسألة الأمنية، فكما تؤثر الأيدي العاملة الوافدة في المسألة الأمنية بشكل يرفع من معدل ارتكاب الجريمة كما ونوعاً فانها أيضاً تتأثر بالمسألة الأمنية إما في شكل تدهور أو تحسن في مستوى ما تقدمه من انتاج وذلك على حسب المستوى الأمني السائد.

## التوصيات

لكي نحقق الاستغلال الأمثل للعمالة الوافدة ونتلافى آثارها السلبية على المسألة الأمنية يجب التحرك عبر محورين:

### المحور الأول:

منع الآثار السالبة العمالة الوافدة على مشكلة الأمن، وذلك عن طريق تحقيق التلاؤم بين التوسع التنموي والحضاري وبين التوسع الأمني وذلك بشكل يضمن عدم وجود اختلال بينهما.

### المحور الثاني:

منع الآثار السالبة لعدم استتباب الأمن على مستوى انتاج الأيدي العاملة الوافدة، وذلك من خلال توفير المناخ الأمني الملائم للعمالة الوافدة، على أن يلاحظ أن توفير المناخ الأمني الملائم للعمالة الوافدة لا يقتصر في نظرنا فقط على المعنى الضيق لهذا المفهوم، وهو عدم التعدي على الأيدي العاملة الوافدة بالقتل، أو السرقة أو غير ذلك من الجرائم المعروفة، وإنما يعني أيضاً توفير المناخ الملائم بالمعنى الواسع أو بمعنى توفير كل ما من شأنه دفع العمالة الوافدة على التفاني والاحلاص في

العمل، أي بعبارة أخرى مراعاة الآتي:

- تحديد أجر العمالة الوافدة على أساس عادل.
- الموضوعية في إثابة العمال الوافدين ومعاقبتهم.
- الاهتمام بتحسين ظروف العمل وظروف العامل الصحية والاجتماعية وغيرها
- رفض مبدأ الارهاق غير المقبول وغير المعتاد في العمل.
- تأمين العمالة الوافدة ضد العجز والمرض والشيخوخة وسائر أنواع المخاطر



# الملحق الاحصائي

الجدول رقم ( ١ )

الهجرة الوافدة والهجرة النازحة وصافي الهجرة

حسب المديرية في جمهورية السودان الديمقراطية عام ١٩٧٣ م

| صافي الهجرة | النسبة المئوية النسبة المئوية |          | المديرية     |
|-------------|-------------------------------|----------|--------------|
|             | للموافدين                     | للنازحين |              |
| ٢٩          | ٧                             | ٣٦       | الخرطوم      |
| ١٣          | ١٠                            | ٢٣       | البحر الأحمر |
| ١١          | ٦                             | ١٧       | كسلا         |
| ٨           | ٥                             | ١٣       | النيل الأزرق |
| ٥           | ٤                             | ٩        | أعالي النيل  |
| ١           | ٤                             | ٥        | الاستوائية   |
| ٢-          | ٣                             | ١        | بحر الغزال   |
| ١٢-         | ١٥                            | ٣        | دارفور       |
| ١٣          | ١٩                            | ٦        | كردفان       |
| ٢٤          | ٢٨                            | ٤        | الشمالية     |

المصدر: الدكتور عاطف عبدالرحمن صغبيرون . محمود خضر رزق الله .

الوضع الديمقراطي في السودان وأثره على التنمية بحث مقدم

الى المؤتمر الاقتصادي القومي الثاني مارس ١٩٨٤ جمهورية

السودان . ص : ٢٦

والمصدر الأساسي لذلك مصلحة الاحصاء . تقرير التعداد .

التعداد الثاني . المجلد ٢ ١٩٨٠

الجدول رقم ( ٢ )  
توزيع السكان السودانيين الجغرافي  
(ألف نسمة)

| المديرية     | تعداد عام<br>١٩٥٦/٥٥ | تعداد عام<br>١٩٧٣ | معدل<br>النمو |
|--------------|----------------------|-------------------|---------------|
| بحر الغزال   | ٩٩١                  | ١٣٨٨              | ١,٩٩          |
| النيل الأزرق | ٢٠٧٠                 | ٣٨٠٤              | ٣,٥٠          |
| دارفور       | ١٣٢٩                 | ٢١٨١              | ٢,٨٥          |
| الاستوائية   | ٩٠٣                  | ٧٥٨               | ١,٠٣٦-        |
| كسلا         | ٩٤١                  | ١٥٧٢              | ٣,٠٠          |
| الخرطوم      | ٥٠٥                  | ١١٥٠              | ٤,٨٥          |
| كردفان       | ١٧٦٢                 | ٢٢٠٣              | ١,٢٨٣         |
| الشمالية     | ٨٧٣                  | ٩٦٤               | ٠,٦٤٧         |
| أعالي النيل  | ٨٨٩                  | ٧٩٩               | ٠,٦٢١         |
| السودان      | ١٠٢٦٣                | ١٤٨١٩             | ٢,١٤          |

المصدر: الدكتور عثمان ابراهيم السيد. الاقتصاد السوداني. مطابع  
النهضة الرياض. المملكة العربية السعودية. ١٩٨١ ص:

الجدول رقم ( ٣ )

توزيع سكان السودان حسب المديرية وحسب

الكثافة السكاني عام ١٩٧٦

| المديرية     | عدد السكان عام ١٩٧٦ بالألف | المساحة بالكيلومترات المربعة |                 | الكثافة |
|--------------|----------------------------|------------------------------|-----------------|---------|
|              |                            | المساحة الكلية               | المساحة المعدلة |         |
| البحر الأحمر | ٥٠٥                        | ٢١٢                          | ٢١٢             | ٢,٤     |
| بحر الغزال   | ١٤٧٨                       | ٢١٤                          | ٢١٤             | ٦,٩     |
| النيل الأزرق | ٤٢٥٠                       | ١٤٢                          | ١٣٦             | ٣١,٣    |
| دارفور       | ٢٣٦٨                       | ٤٩٦                          | ٣٧٤             | ٦,٣     |
| الاستوائية   | ٨١٠                        | ١٩٨                          | ١٩٨             | ٤,١     |
| كسلا         | ١٢٢٢                       | ١٢٩                          | ١٢٩             | ٩,٥     |
| الخرطوم      | ١٣٤٧                       | ٢١                           | ٢١              | ٦٤,١    |
| كردفان       | ٢٣٠٨                       | ٣٨١                          | ٣٨١             | ٦,١     |
| الشمالية     | ٩٨٨                        | ٤٧٧                          | ٢٧١             | ٣,٦     |
| أعالي النيل  | ٨٥٠                        | ٢٣٦                          | ٢٣٦             | ٣,٦     |
| السودان      | ١٦١٢٦                      | ٢٥٠٦                         | ٢١٧٢            | ٧,٤     |

المصدر: جمهورية السودان. وزارة الصحة ادارة الاحصاء الصحي والحيوي. التقرير السنوي الاحصائي لعام ١٩٧٦ ص:

١٤٩

\* المساحة المعدلة لا تشمل المناطق غير المأهولة في النيل الأزرق. (٦,٠٠٠ كيلومتر مربع) ١٢٢,٠٠٠ كيلومتر مربع في دار فور، و٢٠٦,٠٠٠ كيلومتر مربع في المديرية الشمالية

## المراجع

- ١ - التقارير السنوية للأعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ،  
١٩٨٢م. شعبة الاحصاء الجنائي. رئاسة شرطة  
السودان.
- ٢ - دراسة اكتشاف البترول في اتجاهات الجريمة بمنطقة المجلد.  
الدكتور موسى آدم عبدالجليل. المؤتمر الاقتصادي القومي  
الثاني. وزارة المالية والتخطيط. الخرطوم: ١٩٨٤م.
- ٣ - ظلام من الغرب. محمد الغزالي. دار الكتاب العربي.  
القاهرة.
- ٤ - العمل الاقتصادي من وجهة نظر الاسلام. الدكتور  
رؤوف شلبي الطبعة الأولى. دار الاعتصام. مصر  
القاهرة: ١٩٧٩م.
- ٥ - هجرة الكفاءات العربية. مركز دراسات الوحدة  
العربية. بحوث ومناقشات الندوة العلمية تنظيم  
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا). الأمم المتحدة:  
١٩٨١م.

